غرفة التجارة والصناعة والخدمات
جهة فاس-مكناس

فاس في : 01 يونيو 2020

بـلاغ إخباري

عقد مكتب غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة فاس مكناس، اجتماعا يوم الاثنين 01 يونيو 2020 خصص لتدارس مجموعة من النقط تتعلق خاصة بالوضعية الاقتصادية واستعراض المشاكل القطاعية وتقييم الإجراءات المعتمدة خلال فترة الحجر الصحي والتدابير المصاحبة لرفع حالة الطوارئ الصحية،

وقد استهل هذا الاجتماع بتلاوة الفاتحة ترحما على أرواح المواطنين الذين و افتهم المنية بسبب فيروس كورونا المستجد، وعلى أفراد أسر بعض السادة أعضاء الغرفة المتوفيين خلال هذه الفترة وعلى أرواح شخصيات بارزة طبعت التاريخ المعاصر للمملكة المغربية ورحلت في ذات الفترة إلى دار البقاء نذكر منها المرحومين المجاهد عبد الرحمان اليوسفي وعبد الرحمان السعيدي.

في ظل الظرفية العصيبة التي يعرفها العالم وبلادنا، شدد أعضاء مكتب الغرفة على نجاعة النموذج المغربي المشهود بها في تطويق هذه الجائحة مما يدل مرة أخرى على حكمة وتبصر رؤى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وحرص جلالته على وضع سلامة المواطنين فوق أي اعتبار فكانت قيادته الرشيدة وتوجيهاته السديدة نبراسا في حسن تدبير هذه الجائحة والتصدي لآثارها والحد من العو اقب الوخيمة لانتشارها. في هذا السياق نوه أعضاء مكتب الغرفة بالتدابير الاستباقية والوقائية التي اتخذتها مختلف القطاعات الحكومية كل من موقعه ومسؤوليته حتى تجتاز بلادنا هذا الوضع الصعب بكل أمان. وقد كان إنشاء إطار تشاوري وتنسيقي، يفسح المجال لممثلي القطاع الخاص عبر تمثيلية جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات في عضوية لجنة اليقظة الاقتصادي، مقاربة فعالة مكنت بما اعتمدته من إجراءات وآليات التخفيف من حدة التداعيات السوسيو- اقتصادية لحالة الطوارئ الصحية وما أفرزته من انتظارات وحاجيات يفسر حجمها بعض الاختلالات أو الهفوات التي تم رصدها أو تصحيحها كما وجب التنويه بما تتطارحه هذه اللجنة من تصورات استشر افية لمواكبة المنظومة الاقتصادية وتمكينها من الموارد الكفيلة بتنشيط الحركية الاقتصادية.

على المستوى الجهوي والمحلي ثمن أعضاء مكتب الغرفة المجهودات التي تقوم بها السلطات العمومية والمصالح الطبية والأمنية والجماعات التر ابية تحت إشراف السيد الوالي والسادة العمال، حفاظا على صحة وسلامة المواطنين، كما أشادوا بانخراط أعضاء الغرفة في مبادرات تضامنية وتوعوية موجهة لفئات من المتضررين المرتبطة أنشطتهم بالقطاعات التي يمثلونها.

و قد خص أعضاء مكتب الغرفة المهنيين وأرباب المقاولات بشكر متميز و إشادة قوية على ما قدموه من تضحيات من خلال انخراطهم الفعلي والفعال في تنزيل كل القرارات الحكومية الرامية إلى الحد من انتشار هذا الوباء إضافة إلى التزامهم بالعمل على ضمان تزويد المواطنين بالمتطلبات المعيشية في تعبير حضاري على قيم التآزر والتكافل التي تميز كل مكونات المجتمع المغربي.

بعد ذلك قدم رئيس الغرفة عرضا مفصلا حول أهم الإجراءات المتخذة من طرف الغرفة خلال فترة الحجر الصحي والمتعلقة بمواكبة الوضعية الاقتصادية بالجهة والتي كان من أهمها:

1. تعبئة مساهمة مالية في صندوق جائحة كورونا بلغت 5 مليون درهم سيتم ضخها في الإجراءات الاقتصادية المتعلقة بالأزمة.
2. عقد مجموعة من الاجتماعات همت تتبع الوضعية الاقتصادية والتدابير والإجراءات المتخذة سواء خلال أو بعد فترة الحجر الصحي مع كل من رئيس الحكومة – وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي– جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات – السلطات المحلية – فيدراليات قطاعية - جمعيات مهنية ...إلخ.
3. ضمان استمرارية توفير خدمات الغرفة المتعلقة بالمواكبة وبمنح الشواهد المهنية وشواهد المنشأ وبطائق المنتسبين وذلك مساهمة في عدم توقف الدورة الاقتصادية.
4. اعتماد مكتب الضبط الرقمي كوسيلة للتوصل بالمراسلات الرسمية.
5. خلق خلية لليقظة من أجل تتبع وضعية مزاولة الأنشطة الاقتصادية التي لم تتوقف عن العمل، إضافة إلى التواصل اليومي مع الفاعلين الاقتصاديين ومع الجمعيات المهنية من أجل تجميع المعطيات والمتطلبات والمقترحات و إيفادها للجهات المعنية: السلطات المحلية – الوزارات – لجنة اليقظة.
6. معالجة جميع ملفات الأداء المتوفرة لدى الغرفة والمتعلقة بتنفيذ الالتزامات لما قبل فترة الحجر الصحي وتلك المتبقية عن سنة 2019.
7. استكمال كل المساطر المتعلقة بأربع طلبات للعروض – المساطر جارية بالنسبة لطلبين للعروض.
8. إصدار عدد هام من البلاغات المتعلقة بالإخبار والتواصل مع المنتسبين بخصوص الإجراءات المتخذة سواء من طرف الغرفة أو من طرف الجهات الحكومية والمتعلقة بالأزمة الصحية وبمزاولة الأنشطة الاقتصادية.
9. إيفاد عدد هام من المراسلات إلى السيد والي الجهة المتعلقة بمشاكل مرتبطة بمزاولة الأنشطة التي لم تتوقف عن العمل إضافة إلى الوضعية المتعلقة بالأنشطة المتوقفة.
10. إيفاد مجموعة من المراسلات إلى رؤساء الجماعات الترابية بالجهة المتعلقة بإعفاء التجار من أداء أكرية المحلات التجارية المملوكة لهذه الجماعات بخصوص فترة الحجر الصحي.
11. إيفاد مراسلات لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية والنظراء بالجهة بخصوص إعفاء التجار من أداء أكرية المحلات التجارية المملوكة للأحباس بخصوص فترة الحجر الصحي.
12. إعداد مجموعة من المقترحات المتعلقة بالمرحلة ما بعد الحجر الصحي، تم اعتمادها في المذكرة المقدمة من طرف جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات.

كما ناقش بعد ذلك أعضاء مكتب الغرفة، وضعية القطاعات الاقتصادية بالجهة والدور الذي يجب أن تقوم به الغرفة بعد رفع حالة الطوارئ الصحية من أجل دعم ومواكبة المنتسبين، حيث انصب النقاش حول وضعية بعض القطاعات الأكثر تضررا نذكر بالخصوص جميع الأنشطة المشكلة لمنظومة القطاع السياحي، الأنشطة التجارية بصفة عامة، الصناعات التحويلية المتضررة بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة، الأنشطة الخدماتية .... إلخ.

في هذا الإطار، تم التذكير بالدور الترافعي الذي تضطلع به الغرفة في طرح المقترحات التي تعمل على اعتمادها من طرف الجهات المعنية و من ضمنها مقترح الإجراءات المتعلقة بالتغطية الصحية والتقاعد لفائدة التجار و المهنيين الذي أعدته وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي بتشاور مع غرف التجارة والصناعة والخدمات حيث تم التنويه بالمجهود الذي أفضى للحصول على هذا المكتسب الذي يعد مطلبا طال انتظاره وحظى بإجماع المهنيين و التجار. وقد أكد أعضاء مكتب الغرفة على انخراطهم في الدفاع المبدئي على تنزيله على اعتباره طفرة إيجابية في تحسين ظروف عيش المهنيين والتجار وحمايتهم الاجتماعية والإسهام في خلق الطمأنينة والاستقرار الأسري لديهم مركزين على ضرورة المضي في التشاور مع هيآت الغرفة و الجمعيات المهنية لتدارس تفاصيل أجرأة التغطية الصحية للتجار والمهنيين.

وبخصوص الإجراءات والتدابير المتعلقة بإعادة الأنشطة الاقتصادية إلى دورتها العادية ذكر أعضاء مكتب الغرفة بضرورة التريث في اتخاذ القرارات والعمل على استشارة الفاعلين الاقتصاديين مع اعتبار مجموعة أولية من المقترحات من بينها:

- مراعاة الدولة لخصوصية كل جهة من جهات المملكة في استصدار القرارات وتقديم الحلول لتجاوز الأزمة بعد رفع حالة الطوارئ الصحية مع إعطاء الصلاحيات للولاة لاتخاذ التدابير اللازمة لذلك.
- خلق لجان جهوية ومحلية لليقظة ومواكبة المقاولات والمهنيين تكون الغرفة ممثلة بها.
- استئناف بعض الإدارات والمؤسسات العمومية لتوفير الخدمات الموجهة للمرتفقين وخاصة منها المتعلقة بالمستثمرين كالمحاكم التجارية والمصالح الضريبية.
- المحافظة على المشاريع المبرمجة من طرف الدولة والعمل على إطلاق طلبات العروض، نظرا لكونها تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني والزبون الأول للقطاع الخاص.
- استمرار منح المساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة، لما بعد 30 يونيو 2020، لبعض القطاعات وخاصة السياحية التي ستظل متوقفة لفترة طويلة. إلى جانب استفادة هذه القطاعات من تأجيلات وتسهيلات في أداء المستحقات الضريبية للدولة وإلى صندوق الضمان الاجتماعي.
- توزيع وفود المواطنين المغاربة العالقين ببلدان شتى حول العالم والذين تقرر إرجاعهم إلى أرض الوطن وإمضاءهم لفترة الحجر الصحي بالفنادق بكل جهات المملكة (حسب مكان الإقامة أو بتوزيع عادل بين الجهات).
- تطوير علامة خاصة لطمأنة الزبناء المغاربة أو الأجانب بخصوص ظروف الوقاية والسلامة داخل الفنادق.
- دراسة إمكانية إصدار قانون للتمكين من الرفع من رأسمال الشركات ،

- دعم وحماية المنتوج الوطني وعلامة "صنع بالمغرب" مع دراسة إمكانية النقص من الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة به.
- وضع قيود على استيراد المنتوجات الأجنبية خاصة التي يمكن إنتاجها وطنيا مع توقيف استيراد المنتوجات التي تتوفر بكميات كبيرة داخل مخازن الشركات الوطنية إلى غاية التمكن من بيعها.
- تخصيص الولوج إلى الصفقات العمومية للمقاولات الوطنية والمتخصصة في موضوع الصفقة مع الحيلولة دون ولوج الشركات الوسيطة.
- دعم التكوين والرقمنة خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة والتجار الصغار والمهنيين.

وأخيرا، تم خلال اجتماع مكتب الغرفة التطرق إلى إعداد ميزانية تعديلية لسنة 2020 وذلك انسجاما مع مذكرة رئيس الحكومة ومع توجيهات وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارية ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي.

كما تم تقديم عرض حول تقدم إنجاز المشاريع التي تشرف الغرفة على إنجازها.

الرئيس : بدر طاهري